أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000/2018–

The impact of financing the agricultural sector on unemployment in Algeria -An econometric study for the period 2000/2018-

زكريا جرفي[1]،

[1] طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر

Zakaria.djorfi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/01/22 تاريخ القبول: 2019/06/07 تاريخ النشر:2019/06/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إيضاح أثر دعم وتمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة **2000**، ومن أجل تحديد هذا الأثر حاولنا نمذجة المعطيات المتوفرة لدينا من خلال الانحدار الخطي المتعدد، وخلصنا في الأخير إلى أن القطاع الفلاحي له تأثير لكنه ضعيف على معدلات البطالة، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال

الكلمات المفتاحية: بطالة؛ دعم فلاحي؛ تمويل فلاحي؛ نموذج قياسي

تصنيف JEL: J64؛ Q14؛ Q14؛ C51

Abstract:

This study aims at clarifying the impact of the support and financing of the agricultural sector on the unemployment in Algeria since the beginning of the new agricultural reforms in 2000. In order to determine this effect we attempted to model the data available to us through the multiple linear regression. Finally, we concluded that the agricultural sector has an impact but is weak On the unemployment rates, which confirms the inability of the state in the fight against unemployment through the mechanisms of support adopted, and the huge sums spent on the agricultural sector, that is, the state must review its operational policy at the level of the agricultural sector through its age and tracking the channels of disbursement of these funds

***Keys words*: Unemployment, agricultural support, agricultural finance, econometric model**

***JEL classification codes*: J64 ؛Q14 ؛Q14 ؛ C51**

المؤلف المرسل: :زكريا جرفي، **الإيميل**: zakodjorfi@gmail.com

تمهيد: رغم أن الإصلاحات التي جاءت بها مؤسسات التمويل الدولية سنوات التسعينات كانت تهدف أساسا إلى التوازنات المالية والنقدية إلا أن تكلفتها الاجتماعية أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم إمكانية توفير مناصب شغل جديدة وانعكس كل هذا في ارتفاع مستمر لمعدلات البطالة والذي بلغ حوالي 29% سنة 1999.

وحرصا على التخفيف من الأعباء المذكورة، وكنتيجة لتحسن الوضعية المالية مع بداية القرن الواحد والعشرون، وباعتبار العمالة أحد عناصر الإنتاج الفلاحي قامت الدولة بدعم القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الإصلاحات من أجل تحفيز هذه العمالة، وذلك من خلال سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في عدة برامج تنموية وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف من هذا هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو وبالتالي تحفيز سوق العمل بما يتماشى والأهداف المرجوة. ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير دعم القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر؟

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

"رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي إلا أن هناك محدودية في التخفيف من حدة البطالة"

- **منهجية الدراسة:** سنعتمد على المنهج **الكمي** وباستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر دعم وتمويل القطاع الفلاحي على البطالة باستخدام برنامج **Eviews 10**.
- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة: حسن المدهون "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر–"**، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الجزائر 3، **2015–2016**، وحاول تحديد العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام نماذج (VAR-VECM-ECM؟)، وكانت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية ذات اتجاه واحد بين البطالة وأسعار البترول وكذا الانفاق العام، واقترح الباحث في الأخير ضرورة رد الاعتبار للقطاع الفلاحي باعتباره قطاع استراتيجي فهو قطاع كثيف العمالة يساهم في تخفيض البطالة.
- **دراسة (2016) Shoaib Ahmed Wagan, and all**: وهي دراسة حول أهمية التمويل الفلاحي في التنمية الفلاحية والريفية في باكستان، وكنتيجة للدراسة الميدانية التي أجراها اتفق معظم الفلاحين على أن التمويل الفلاحي كان مفيدا لتحسين المستوى المعيشي المفيد للتنمية الفلاحية والريفية، وسهل على الفلاحين استخدام المدخلات الفلاحية في الوقت المناسب والحصول على أفضل إنتاج فلاحي، كما ساهم هذا التمويل في الحفاظ على العمالة ضمن إقليم محل الدراسة وساهم في تقليص البطالة في البلد.
- **دراسة (2010) Enrique Blanco Armas, and all**: وهي دراسة تأثير مختلف نفقات القطاع الفلاحي على النمو الفلاحي في اندونيسيا خلال الفترة 1976-2006 باستخدام السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى في التقدير، فكانت النتيجة أن لنفقات الفلاحة والري أثرا ايجابيا على النمو الفلاحي وعكسيا على البطالة.
- **دراسة (2015) Miguel Martın-Retortillo et Vicente Pinilla**: وهي دراسة حول أسباب النمو الاقتصادي في أوروبا وكيف اقترن بإنتاجية العمالة الفلاحية خلال الفترة 1950-2005، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم القوي للفلاحة يؤثر على الإنتاجية بإشارة سالبة، وقد فسرت هذه النتيجة بأن سياسات تحويل

الدخل للفلاحة، من خلال الرفع من عائدات الفلاحين، يسمح لحجم من القوة العاملة بالبقاء في هذا النشاط أكبر من الذي سيكون عليه خلافا لذلك (بدون دعم)، ومنطقيا يؤثر ذلك عكسيا على البطالة.

- من خلال نتائج الدراسات السابقة نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود علاقة بين قطاع الفلاحة وسوق العمل، إلا أن سوق العمل لا يتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي، لكنها لم تدرس التأثير المباشر للقطاع الفلاحي ومؤشراته على سوق العمل، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، أي مدى مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب الفوائض العمالية.

1- البطالة في الجزائر:

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة، ومن بين الاختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر (بوزيدة، أكتوبر 2011، ص ص 79،80):

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات العارضة والطالبة للعمل؛
- في غالب الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال؛
- طبيعة مناصب الشغل المستحدثة؛ حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن ما يقرب 50% من مناصب الشغل لسنة 2018 هي مناصب مؤقتة؛
- انتشار البطالة في الوسط الحضري أكثر من الريف، وهو ما يؤدي إلى التوترات والنزاعات الاجتماعية داخل المدن؛
- ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب، والتي تتجاوز في العادة 80% من إجمالي البطالة؛
- 45% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة لأكثر من سنتين.

- ولمحاربة البطالة وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف والمخططات، نبرز أهمها فيما يلي (قومي و عايب، 2011، صفحة 15):

- دعم القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الفلاحي من خلال سياسة مالية توسعية؛
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية؛
- القيام بالمقاربات الاقتصادية من أجل مكافحة البطالة؛
- السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية؛
- تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل، ما يسمح بتنمية ثقافة المقاولة؛
- ترقية التشغيل من خلال أجهزة دعم التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ورغم التحسن في معدلات البطالة مقارنة بنهاية التسعينات إلا أن معدلات البطالة ما زالت تشكل خطرا على الاقتصاد، لأنها ما زالت تتجاوز 10% في الغالب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000–2018 الوحدة: ألف عامل/بطال

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
العمالة العاطلة	2637	2339	2027	2078	1671	1448	1240	1374	1169	1072
معدل البطالة* %	29,80	27,30	23,35	23,72	17,65	15,25	12,27	13,78	11,33	10,17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12445	
العمالة العاطلة	1077	1062	1253	1176	1214	1338	1272	1440	9731	
معدل البطالة* %	9,96	9,96	10,97	9,83	10,60	11,21	10,50	11,7	11.22	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

– * معدل البطالة= (العمالة العاطلة/القوة العاملة)×100

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاضا محسوسا لمعدلات البطالة حيث انتقلت من 29.8% سنة 2000 إلى 11.2% سنة 2018، وهو مؤشر إيجابي راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية، كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططات التنمية والتي بدأت فيها الجزائر منذ بداية سنة 2001 (جليط، 2017، صفحة 6).

2- القطاع الفلاحي ضمن سياسة الدعم والتمويل:

يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها، لذا وضعت الجزائر مجموعة من الأجهزة والآليات التي تضمن التمويل.

2–1– القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2019:

الهدف من هذه البرامج هو تطوير وتنمية القطاع الفلاحي والعمل على إتاحة إمكانية التشغيل فيه وذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة ولخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.

أ– القطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004:

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، والغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر بـ 65.4 مليار دج، أي ما نسبته 12.45% من إجمالي الاستثمارات العمومية، جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقسم إلى قسمين: برنامج خاص بدعم القطاع

الفلاحي وبرنامج خاص بدعم الصيد البحري، واستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من 55.89 مليار دج، وزعت على ثلاثة صناديق تصهر على تمويل المشاريع ضمن هذا المخطط (ج ج دش، 2004، صفحة 87).

ب–القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009:

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدر بـ 4202 مليار دج، تم تخصيص 312 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما تم مسح 41 مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009.

ج– القطاع الفلاحي ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010–2014:

خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، وهو ما أثار حفيظة المتتبعين من حيث قوامه وعبئه المالي وجدواه، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من مبلغ 1000 مليار دج تجسيدا لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهو ما يمثل نسبة 4.71% من إجمالي الاستثمارات العمومية (عماري و بوزيدي، 2014، صفحة 5).

د– القطاع الفلاحي ضمن برنامج توطيد النمو 2015–2019:

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 بجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015–2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج.

هـ– مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي:

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2019 الوحدة: مليار دج/%

البرامج	2004–2001		2009–2005		2014–2010		2019–2015		المجموع	
	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	**المبالغ**	**النسبة**
القطاع الفلاحي	65.4	12.45	312	7.42	1000	4.71	1000	4.5	**2400**	**4.95**
باقي القطاعات	459.6	87.5	3890.7	92.57	21420	95.3	21100	95.5	**45641.7**	**95**
المجموع	**525**	**100**	**4202.7**	**100**	**21412**	**100**	**22100**	**100**	**48041.7**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- مجلس الأمة (**2005**)، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009**، أفريل 2005، ص6-7. ***www.majliselouma.dz***
- بيان مجلس الوزراء (**2010**)، **برنامج التنمية الخماسي 2010–2014**، ماي 2010. ***www.majliselouma.dz***

من الجدول يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى سنة 2018، وبنسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع القطاعات الأخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية

بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن اقتناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، لأن حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 1000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول (بوفليح و طرشي، 2014، صفحة 10).

2-2- الصناديق الخاصة للدعم الفلاحي:

بهدف تحقيق مستويات أعلى للتنمية الفلاحية وخاصة في المناطق الريفية والصحراوية، قامت الجزائر بتدعيم القطاع الفلاحي من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق المالية الموجهة لدعم النشاط الفلاحي، وتوفير دعم خاص للتنمية الريفية في الجنوب، والهضاب العليا، كل هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة تختلف من سنة إلى أخرى.

وفي سنة 2012 ارتأت الوزارة دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه.

أ- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" (ج ج د ش، 2014، صفحة 10).

- تندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:
  - **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛**
  - **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛**
  - **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.**

ب-الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" (ج ج د ش، 2014، صفحة 10).

- تندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:
  - **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC؛**
  - **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛**
  - **الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA.**

وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2011، انتهج صندوق ضمان القروض الفلاحية مرحلة جديدة، حيث أوكلت مهامه لصندوق صمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI، وذلك استنادا للمادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، والذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة، وفي هذا السياق فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات مؤهل لإدارة أي حساب لأي جهة في الدولة مانحة للأموال وفي مختلف القطاعات، وتتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية بين الصندوق وجهة التمويل.

2-3- التمويل المباشر من بنك BADR للقطاع الفلاحي:

في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض (ج ج د ش، 2008، صفحة 29)، وحاليا (2018) يوجد الأنواع التالية (**https://badr-bank.dz/wp/ 25/12/2018**):

- قرض الرفيق، وهو قرض موسمي؛
- قرض الرفيق الفدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق؛
- قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز؛
- قرض التحدي الفدرالي، وهو نوع من قرض التحدي؛
- قرض إيجاري، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي؛
- قرض السكن الريفي.

☚ وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المباشرة:

الجدول رقم 03: ملخص لأنواع القروض الفلاحية

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	6-24 شهر	%0	لا توجد
الرفيق الفدرالي	استغلالي	10-1000 م	6-24 شهر	%0	لا توجد
التحدي	استثماري	1-100 م	م أ (3-7) س ط أ (8-15) س	%0<5س %1<7س %3<9س %5,25<10س	%10<10م %20<10م
التحدي الفدرالي	استثماري	1-200 م	م أ (3-7) س ط أ (8-15) س	%0<5س %1<7س %3<9س %5,25<10س	%10<10م %20<10م
الاعتماد الإيجاري	استغلالي	/	5-10 س	/	لا توجد
السكن الريفي	تمويلي	1-3 م	حتى 20 س	%1-3	%10

المصدر: من إعداد الباحث. م: مليون دج/س: السنوات/ط أ: طويلة الأجل/م أ: متوسطة الأجل.

2-4- القروض الفلاحية المدعمة من قبل الدولة:

سمحت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي ولكن تحت وصاية بنك BADR بحكم أنه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بشتى أنواعها.

أ- القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANGEM:

هي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية، ويوجه لكل شاب بطال تجاوز 18 سنة، أما التمويل فيكون بمقدار 70% يتكفل بها بنك BADR و29% دعم للفلاح من قبل الدولة، وهو يتكفل بـ 1%، قيمة القرض 1 مليون دج كحد أقصى ولمدة 8 سنوات على الأكثر، كما يستفيد الفلاح من دعم كامل لمعدلات الفائدة (زاوي، 2015-2016، صفحة 200).

ب–القرض المدعم تحت برنامج وكالة CNAC:

قرض إستثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR، ولا يتجاوز الاستثمار 10 مليون دج، ويتكفل البنك بـ 70% والدولة بـ 29% في حالة كان القرض أقل من 5 مليون دج، و28% في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج (**http://digitalways.net/badr/index.php/le-dispositi**).

ج– القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANSEJ:

هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل للمشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه أن يشغل شخصين على الأقل (زاوي، 2016–2015، صفحة 201).

☚ وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المدعمة:

الجدول رقم 04: ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANGEM	مختلط < 18 س	1 م	8 سنوات	%0	%1	%29
CNAC	استثماري 30–50 س	1 م	8 سنوات	%0	%1 م 5> %2 م 5<	%29 %28
ANSEJ	استثماري 19–35 س	10 م	8 سنوات	%0	%1 م 5>> %2 م 5<	%29 %28

المصدر: من إعداد الباحث/ م: مليون دج

3- قياس أثر دعم القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر للفترة 2000–2018:

محاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في مدى تأثير تطبيق الدعم الفلاحي على البطالة، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات **المستقلة** هي: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية، وسبب اختيار هذه المتغيرات يعود في الأساس للتأصيل النظري من جهة وللدراسات السابقة من جهة، أما المتغيرة **التابعة** والتي تعبر لنا عن البطالة في الجزائر، ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، أظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي أنه يوجد على الأقل متغير يؤثر على البطالة في الجزائر وفق النموذج المقدر، وأن متغيرة الدعم الفلاحي ليس لها معنوية إحصائية، لذا نقوم بحذف هذه المتغيرة، فنحصل على النموذج التالي:

$$LTCH=b_0+b_1{}^*LDEPa + b_2{}^*LCREa + \mu.....(1)$$

حيث:

LTCH: لوغاريتم معدل البطالة (المتغير التابع)؛

LDEPa: لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية؛

LCREa: لوغاريتم القروض الفلاحية؛

b_{0-2}: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

☚ وظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للبطالة

Dependent Variable: LTCH
Method: Least Squares
Date: 02/26/19 Time: 15:14
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.970153	0.274845	14.44506	0.0000
LDEPA	-0.190741	0.062712	-3.041558	0.0078
LCREA	-0.236063	0.038243	-6.172639	0.0000

R-squared	0.922970	Mean dependent var	2.622051
Adjusted R-squared	0.913341	S.D. dependent var	0.382617
S.E. of regression	0.112634	Akaike info criterion	-1.385401
Sum squared resid	0.202984	Schwarz criterion	-1.236279
Log likelihood	16.16131	Hannan-Quinn criter.	-1.360164
F-statistic	95.85564	Durbin-Watson stat	2.302318
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

☚ وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\mathbf{LTCH}=3.97-0.19*\mathbf{LDEPA}-0.23*\mathbf{LCREa}$$
$$T_c \quad (14.44)\ (3.04)\ (6.17)$$
$$R^2=0.923 \quad F=95.85 \quad DW=2.30 \quad n=19\ \alpha=0.0000$$

3-1- الدراسة الاقتصادية للنموذج:

من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل من الانفاق والقروض الفلاحية لها علاقة عكسية مع البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نشير إلى أن معلمات النموذج كلها معنوية، ما يؤكد على أن المتغيرات المفسرة تؤثر حقا على البطالة، غير أنه تأثير ضعيف لا يتعدى 0.19 إذا ما زادت نفقات التجهيز بوحدة واحدة، و0.23 إذا ما زادت القروض الفلاحية بوحدة واحدة، ما يؤكد على ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التقليص من البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

3-2- الدراسة الاحصائية للنموذج:

- **معامل التحديد: $R^2=0.923$** والتي تدل على أن 92.3% من التغيرات الحاصلة في البطالة سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئيا.

أ- اختبار المعنوية:

✍ **اختبار معنوية المعالم:**

- **اختبار ستودنت T test**: من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعلمات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية $T_{tab(17,0.05)}=2.11$ $(T_{tab}<T_c)$، حيث أن n=19 ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعلمات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والبطالة.

✍ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

- **اختبار فيشر F test**: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$، حيث k=3 و n=19، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (F_{tab}=3.11 <F_c=09.02)، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

ب- تشخيص النموذج:

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

لدينا قيمة d^*_{cal}=2.30 وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين d^*_1=0.97 - d^*_2=1.68 عند k'=3 وn=19 فهي تقع في مجال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test)، حيث:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 02/26/19 Time: 16:03
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.168	-0.168	0.6245	0.429
		2	-0.212	-0.247	1.6764	0.432
		3	0.089	0.004	1.8747	0.599
		4	0.334	0.329	4.8346	0.305
		5	0.002	0.193	4.8347	0.436
		6	-0.296	-0.171	7.5223	0.275
		7	0.090	-0.066	7.7905	0.351
		8	0.126	-0.082	8.3668	0.398
		9	-0.051	-0.037	8.4720	0.487
		10	-0.342	-0.259	13.646	0.190
		11	0.077	-0.062	13.943	0.236
		12	0.097	-0.044	14.475	0.271

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.782288	Prob. F(2,14)	0.4764
Obs*R-squared	1.909911	Prob. Chi-Square(2)	0.3848

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/26/19 Time: 16:04
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.101807	0.290316	0.350677	0.7311
LDEPA	-0.022160	0.066006	-0.335733	0.7421
LCREA	0.008320	0.039342	0.211482	0.8356
RESID(-1)	-0.241796	0.268290	-0.901251	0.3827
RESID(-2)	-0.283118	0.270167	-1.047939	0.3124

R-squared	0.100522	Mean dependent var	2.90E-16
Adjusted R-squared	-0.156472	S.D. dependent var	0.106193
S.E. of regression	0.114199	Akaike info criterion	-1.280815
Sum squared resid	0.182580	Schwarz criterion	-1.032279
Log likelihood	17.16774	Hannan-Quinn criter.	-1.238753
F-statistic	0.391144	Durbin-Watson stat	1.939836
Prob(F-statistic)	0.811551		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.562210	Prob. F(2,16)	0.5808
Obs*R-squared	1.247574	Prob. Chi-Square(2)	0.5359
Scaled explained SS	1.363901	Prob. Chi-Square(2)	0.5056

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/26/19 Time: 16:01
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.054583	0.048217	1.132032	0.2743
LDEPA	-0.009122	0.011002	-0.829137	0.4192
LCREA	0.001512	0.006709	0.225388	0.8245

R-squared	0.065662	Mean dependent var	0.010683
Adjusted R-squared	-0.051131	S.D. dependent var	0.019273
S.E. of regression	0.019760	Akaike info criterion	-4.866390
Sum squared resid	0.006247	Schwarz criterion	-4.717268
Log likelihood	49.23070	Hannan-Quinn criter.	-4.841152
F-statistic	0.562210	Durbin-Watson stat	1.821821
Prob(F-statistic)	0.580808		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 أي أن F ليست معنوية، ومنه نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

ج- جودة واستقرارية النموذج:

جودة النموذج:

لدراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

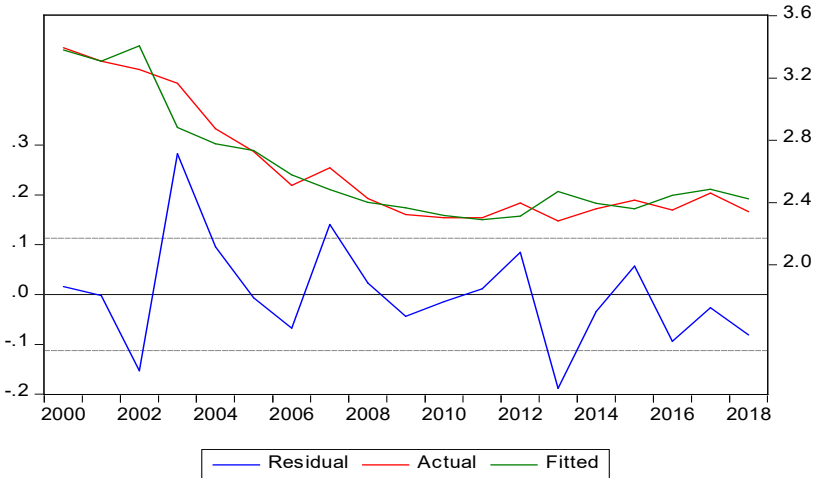

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، واستعماله للتنبؤ.

التوزيع الطبيعي:

من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم 02: التوزيع الطبيعي للبواقي

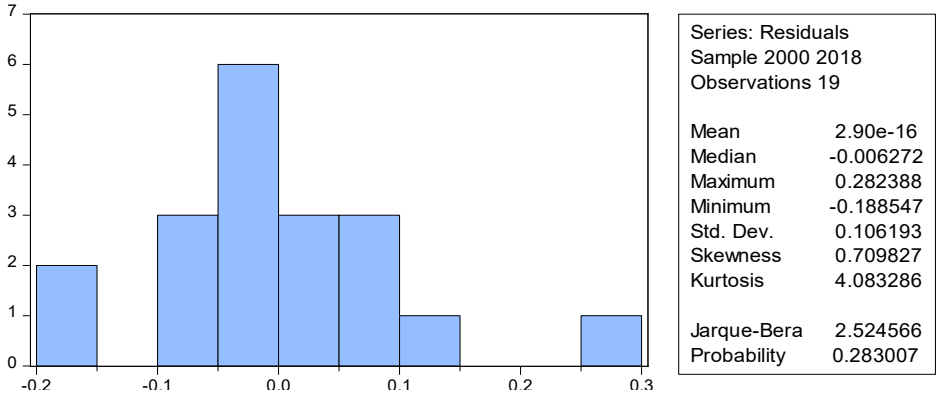

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

وجدنا أن نتيجة الاختبار Jarque-Bera كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=0.28 اقل من χ2=5.7، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

اختبار الاستقرارية:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي **CUSUM of Squares**، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: نتائج اختبار استقرارية النموذج

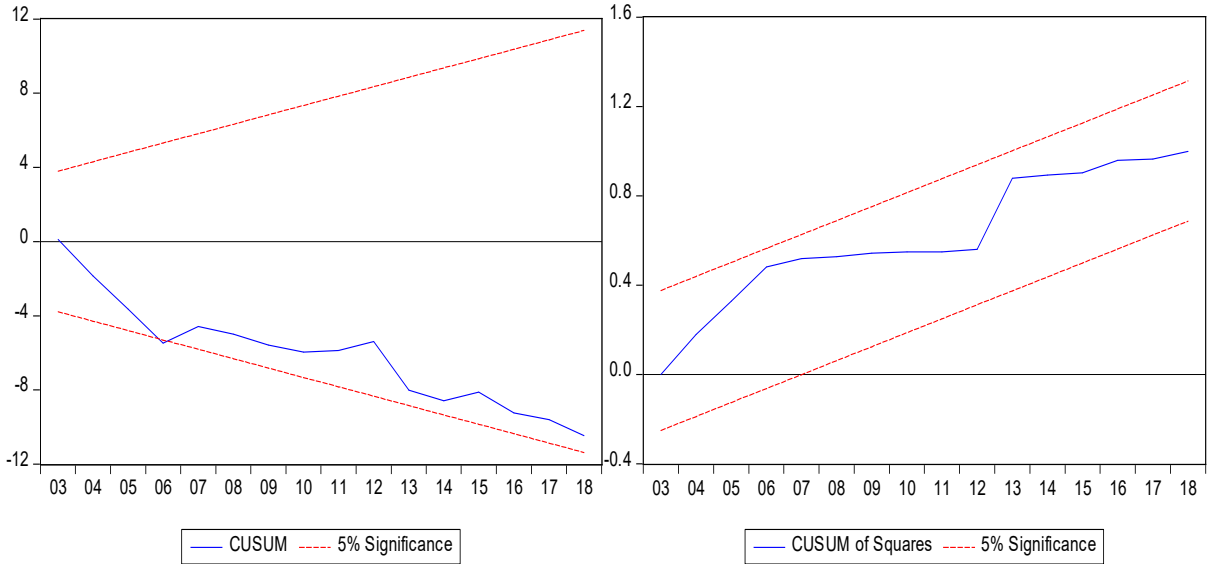

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

4- الخلاصة:

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة اختلالات مستمرة ومتزايدة تتسم بعرض أكبر من الطلب، أو أن الطلب لم يكن كافيا لامتصاص العرض، واستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005-2018 التي اتسمت بمعدلات بطالة بين 10 و12%، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة، والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد، رغم محاولات الدولة لامتصاص البطالة من خلال دعم القطاعات المنتجة وخاصة القطاع الفلاحي الذي أصبحت تعول عليه الدولة في امتصاص الفائض من القوة العاملة.

ومن الدراسة القياسية وجدنا أن البطالة استجابت للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي لكنها استجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى الدعم والتمويل المقدم منذ سنة 2000، كما أنه بالرغم من استحداث ما يقارب 0.5 مليون منصب عمل فلاحي دائم خلال الفترة 2000-2018 أصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الكلية لا تتعدى 10% بعدما كانت تتجاوز 20% سنة 2001، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

5- المراجع

☚ **الرسائل الجامعية:**

- زاوي، بومدين (**2015–2016**)، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر.

☚ **المجلات والدوريات:**

- جليط، الطاهر (**2017**)، **النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمددات البطالة في الجزائر**. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، جامعة الجلفة، الجزائر.

☚ **الملتقيات:**

- بوزيدة، حميد (**2010**)، **مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر**. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين.
- بوفليح، نبيل، طرشي، محمد (**2014**)، **دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر**. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24 -23 نوفمبر.
- عماري، زهير، بوزيدي، حافظ أمين (**2014**)، **دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية–تقييم التجربة وآفاق تطويرها–**. الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 15-16 جانفي.
- قومي عبد الحميد، عايب، حمزة (**2011**)، **سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر.

☚ **منشورات ومراسيم رسمية:**

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 139–302**. الجريدة الرسمية رقم 30 (**2014**)، **قرار وزاري مشترك** مؤرخ في 02 جمادى الثانية 1435 الموافق لـ 2 أفريل 2014، ص 10.
- مصالح الوزير الأول (**2017**)، **مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**.
- بيان مجلس الوزراء (**2010**)، **برنامج التنمية الخماسي 2010–2014**.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (**2008**)، **مسار التجديد الفلاحي والريفي–عرض وأفاق**.
- مجلس الأمة (**2005**)، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009**.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (**2004**)، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**.

☛ **Review:**

- Shoaib Ahmed Wagan, and all (**2016**), **Significance of Agricultural Finance in Agricultural and Rural Development of Pakistan "A Case Study of Qambar Shahdadkot District"**. Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.9, https://www.researchgate.net/publication/303960807
- Miguel Martın-Retortillo et Vicente Pinilla (**2015**), **On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005?**. Cliometrica, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
- Enrique Blanco Armas, and all (**2010**), **Agriculture Public Spending and Growth -The Example of Indonesia**-. Economic Premise, The World Bank.

☛ **Website:**

- **https://badr-bank.dz/wp/ 25/12/2018**
- **http://digitalways.net/badr/index.php/le-dispositif-aide-cnac/ 25/12/2018**

6– الملاحق:

الملحق رقم 01: تطور الموارد المالية الفلاحية والبطالة خلال الفترة 2000–2018

السنوات	ن ت الفلاحية	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية	معدل البطالة
2000	43,54	15	0,58	**29,8**
2001	56,77	23,86	0,63	**27,3**
2002	75,45	48,07	0,33	**25,9**
2003	94,21	49,6	2,54	**23,7**
2004	85,12	55,26	4,31	**17,7**
2005	96,05	43,89	4,7	**15,3**
2006	112,92	53,27	8,02	**12,3**
2007	201,04	21,91	7,46	**13,8**
2008	308,56	17,67	7,49	**11,3**
2009	393,75	29,95	7,14	**10,2**
2010	335,59	32,21	10,02	**10**
2011	392,44	39,56	9,84	**10**
2012	301,26	44,26	11,11	**11**
2013	129,61	92,6	11,25	**9,8**
2014	203,52	118,85	10,77	**10,6**
2015	303,93	93,7	9,08	**11,2**
2016	201,04	108,67	8,79	**10,5**
2017	151,66	100,64	9,3	**11,7**
2018	211,30	114,52	9,3	**10,4**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2000-2018.
- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- قرامطية زهية (**2012**)، **محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة**. مجلة الإبداع، العدد 2012/02، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 9.
- **RADP, Ministère de Finances**, Conseil national des Assurances, **Notes de conjoncture 2006-2018**.